

Distr.
GENERAL

S/24985
17 December 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



UN LIBRARY

DEC 22 1992
مذكرة من رئيس مجلس الأمن
UN/CR COLLECTION

يتشرف رئيس مجلس الأمن بأن يحيل إلى أعضاء مجلس الأمن الرسالة المرفقة التي تلقاها من نائب الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة التي أنشأها الأمين العام بموجب الفقرة ٩ (ب) (١١) من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١).

المرفق

رسالة مؤرخة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ موجهة
الى رئيس مجلس الأمن من نائب الرئيس التنفيذي
للجنة الخاصة

أتشرف بأن أشير الى الرسالة المؤرخة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ الموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة والتي عُممت على المجلس في الوثيقة S/24964 . وتتعلق هذه الرسالة برسالة مؤرخة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ قدّمَتها لكم بناء على طلبكم وعُممت بشكل غير رسمي على أعضاء المجلس . ونظرا لتعميم الرد العراقي على شكل وثيقة ، سأكون في غاية الامتنان لو عملتم على تعميم رسالتي المؤرخة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ على المجلس بنفس الطريقة .

(توقيع) بيرس س. كوردن

نائب الرئيس التنفيذي

مكتب اللجنة الخاصة

الضميمة الأولى

رسالة مؤرخة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من نائب الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة

أتشرف بأن أشير الى محادثتنا التي جرت بعد ظهر أمس بشأن التطورات المعاكسة التي تحدث في بغداد وتؤثر على أعمال لجنة الأمم المتحدة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بتنفيذهما ولايتهما بموجب الفرع جيم من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) وغيره من قرارات ومقررات المجلس ذات الصلة . وقد طلبتم خلال محادثتنا أن أزودكم كتابة بما يتصل بالموضوع من تفاصيل .

الرقابة الجوية

قام المكتب الميداني للجنة الخاصة في بغداد ، في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ ، بإخطار السلطات العراقية المختصة بالمنطقة التي تزعم اللجنة أن تقوم فيها بمهمة الرقابة الجوية في اليوم التالي . وقد أوضحت هذه السلطات أنه لا يمكنها القبول بهذا التحليق وأنه يتعين عليها الحصول على تعليمات اضافية ، نظرا لأن جزءا من المنطقة المعينة للتحليق يقع ، في رأيها ، داخل حدود بغداد . ولدى تلقي اللجنة هذه المعلومات في نيويورك ، أعدت مذكرة وسلمتها الى الممثل الدائم للعراق تطلب فيها الى العراق إعادة النظر في موقفه ، على ضوء حقوق اللجنة في إجراء رحلات الرقابة الجوية في أي مكان في العراق ، والإبلاغ عن قبوله هذا التحليق في رسالة يوجهها الى مكتب اللجنة الميداني في أقرب فرصة ممكنة . وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر ، أبلغت اللجنة الخاصة في نيويورك باتخاذ قرار رفض وبأنه لن يُسمح بتحليق هذه الطائرات "متر واحد داخل بغداد" . والرئيس التنفيذي للجنة الخاصة هو الآن بصدد ارسال احتجاج رسمي الى وزير خارجية العراق بخصوص هذه المسألة .

عملية التفتيش المشتركة بين اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢
في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ ، بينما كان فريق تفتيش مشترك من اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية يلتمس الدخول الى موقع معين ، لاحظ أفراد عدد من الأشخاص يغادرون الموقع على عجل ومعهم وثائق . وردا على احتجاجات رئيس المفتشين ، اعترفت السلطات العراقية بنقل وثائق من الموقع وادعت بأن أفرادا قاموا بذلك من تلقاء أنفسهم . وفي وقت لاحق ، قدمت للمفتشين وثائق معينة ادعى الجانب العراقي أنها الوثائق التي سُقلت من الموقع . ولم يكن لدى المفتشين من سبيل للتحقق من هذا الادعاء . وخلال عملية التفتيش ذاتها ، رفض النظير العراقي السماح بنقل أو نسخ التصميمات الهندسية لمصانع المستحضرات الصيدلانية التي عثر عليها في الموقع ، بحجة أنه يتعين على المفتشين أولا أن يثبتوا أنها تتصل اتصالا مباشرا بقرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) . ولكي يحل رئيس المفتشين الخلاف المباشر في هذه الحالة ، عمد الى حصر التصميمات الهندسية ووضع بطاقات عليها لكي يقوم بنحسها خبير تابع للجنة الأمم المتحدة الخاصة كان مقررا وصوله خلال التفتيش . ويقوم الآن رئيس اللجنة

الخاصة والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بتوجيه احتجاجات الى وزير خارجية العراق بشأن حرمان اللجنة الخاصة والوكالة من الحق في حيازة واستعراض الوثائق دون تدخل وتقريرهما وحدهما أهمية الأدلة المستندية لولايتيهما ، ومتى ، في رأيهما ، تنقل الوثائق أو تُنسخ .

الاجتماع بالفريق عامر رشيد في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢

في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ ، اجتمع رئيس فريق التفتيش التابع للجنة الخاصة ، الموجود حاليا في العراق ، بالفريق عامر من لجنة الصناعات العسكرية العراقية ، وذلك بناء على طلب رئيس المفتشين . وقد أرفق بهذه الرسالة مقتطفات من وصف رئيس المفتشين لهذا الاجتماع ، يبدو فيها حدوث تدهور خطير في استعداد العراق للوفاء بالتزاماته ومن ثم في قدرة لجنة الأمم المتحدة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية على الاضطلاع بولايتيهما .

وقد ترغبون في اطلاع أعضاء مجلس الأمن بطريقة غير رسمية على محتويات هذه الرسالة .

وسوف تطلعون فورا على أي تطورات أخرى تستدعي ذلك . وعلى كل حال ، سيُقدم الى المجلس قريبا جدا تقرير اللجنة الخاصة عن أنشطتها الذي تقدمه كل ستة أشهر .

(توقيع) بيرس س. كوردن
نائب الرئيس التنفيذي
مكتب اللجنة الخاصة

الضميمة الثانية

مقتطفات من تقرير مؤرخ في ٩ كانون الأول/ديسمبر
١٩٩٢، وارد من رئيس مفتشي لجنة الأمم المتحدة
الخاصة ٤٧

انتقد ... الفريق عامر اللجنة الخاصة انتقادا شديدا ، وبخاصة تقريرها المقدم الى مجلس الأمن عن تشرين الثاني/نوفمبر . وقال إنه من الواضح أن الموقف ليس سوى لعبة سياسية حُددت أهدافها سلفا ؛ وإن الذين يتحكمون في هذه اللعبة هم أعداء العراق . فما من شك في أن كلمة الرئيس ايكبوس في مجلس الأمن قد تأثرت بنفوذ الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا ، وأن هذه البلدان إنما تستخدم أفرقة التفتيش التابعة للجنة الأمم المتحدة الخاصة للتأثير على الأوضاع في العراق .

وطبقا لما قاله الفريق عامر ، فإن اللجنة الخاصة تطلب المزيد ، مهما قدم العراق . ويتضح هذا بجلاء شديد فيما نكته ايكبوس من وعود . وذكر الفريق على سبيل المثال إدعاء لجنة الأمم المتحدة الخاصة ٤٥ بأن برنامج القذائف التسيارية قد انتهى تماما وأن اللجنة الخاصة راضية تماما ؛ ومع ذلك لم يرد ذكر لهذا في التقرير الذي قدمه ايكبوس مؤخرا الى مجلس الأمن . وقد أخبرنا أن لديه نسخة من تقرير لجنة الأمم المتحدة الخاصة ٤٥ ، الذي وصفه بأنه متوازن بشكل جيد ، وأنه لم يرد شيء منه في كلمة ايكبوس . كما أنه يتبين من أفعال ايكبوس أن لا شيء سيتغير على الإطلاق ، ولذلك فإن اللجنة الخاصة "لن تحصل على أي شيء آخر ، البتة . لقد انتهى الأمر ؛ يمكنكم أن تقصفونا بالقنابل أو تحتلوا بلادنا فالأمر ليس بذي أهمية" . ثم قال ... إنه إذا ما زدنا مرؤوسه بشيء يتجاوز الاجابات التقنية فإنه سوف "يقصم ظهورهم" .

وتلى ذلك سلسلة مما يمكن اعتباره تهديدات مكنة ضد اللجنة الخاصة وأفرقة المفتشين التابعة لها ، ادعى فيها ، في جملة ما ادعاه ، بأن الشعب العراقي يود لو "يشرب" دماءنا ، وأن شعب العراق يكره أفرقة التفتيش أكثر مما يكره سلاح طيران الولايات المتحدة . وقد تكررت هذه النغمة عدة مرات .

وأشار الفريق عامر الى عمليات الرقابة بواسطة طائرات الهليكوبتر واستخدامها في جمع المعلومات للمخابرات وإذلال الشعب العراقي بالتحليق فوق مواقع رئاسة الجمهورية ، والزيارة التي قام بها مؤخرا (فريق لجنة الأمم المتحدة الخاصة ٤٧) الى إحدى المدارس . ونتيجة لذلك ، فهو لن يسمح أبدا بتحليق طائرات الهليكوبتر مسافة متر واحد داخل منطقة بغداد . وادعى بأن الحدود قد تم الاتفاق عليها فعلا ...

وختاما ، قال إنه والعراق قد أودعا ثقتهم في اللجنة الخاصة فخدعا . وعليه فقد انتهت اللعبة . ولن يقدم العراق المزيد وسوف يعاقب أي فرد من شعبه يقوم بتزويد اللجنة الخاصة بمعلومات . وأكد

الفريق عامر هذه النقطة بقوله للفريق إنه سيدق عنق أي عراقي يزود لجنة الأمم المتحدة الخاصة بأسماء الأشخاص المشتركين في برنامج أسلحة التدمير الشامل .
